الثورة
الخميس 10 رجب 1433 هـ الموافق 31 مايو 2012م العدد 17362

قانون تنظيم حمل السلاح.. عشرون عاماً من التعديلات

مادة (9): يحق لمواطني اليمن أن يمتلكوا بنادق الصيد

لا يضاهيه مشروع قانون آخر في النقاشات والبقاء في الأدراج ولا يوجد حلفاء لغيرة كماله- هذا المشروع بالنظر إلى أعمار القوانين يعتبر الآن معمراً وليس هناك بوادر تلوح في الأفق تقول إن مشروع قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح سيصل قريباً إلى الشاطئ وأن هناك شاطئاً أصلاً.

في العام 1992م قفز مشروع القانون إلى قاعة البرلمان وكان يومها المجلس يشهد تغيرا جذريا ونقاشات جادة وأحيانا خلافات عميقة بين ممثلي الكتل السياسية حديثة النشأة وقديمة المنبع.

وفي ذلك العمل حمل المشروع الرقم أربعين وضم «62» مادة قانونية خضعت جميعها مع مرور الزمن للتعديلات حتى كاد من وضعه أولاً أن لا يتعرف إليه وسيحتاج إلى وقت طويل ليدقق في الملامح التي تشبه ما صاغ قديماً.

فهل جاءت اللحظة التي ينتهزها نواب الشعب ليقفوا صفاً ويؤدون دورهم في إقرار مشروع يبدو أننا أكثر حاجة إليه الآن ام ان التغيير الذي حدث لا يمت للبرلمان ومشاريعه القديمة بصلة؟

صقر الصنيدي

حدوث شقاق

مرات عديدة يصعب تقديرها أخرج مشروع قانون تنظيم حمل السلاح من الدرج للنقاش ثم عاد بعد أن نالته التعديلات من كل جانب حتى أصبح يشبه القانون وإن كان المواطنون يقبلون به بصورته الجديدة أو القديمة فهو غير قابل بهم.

وصل الحد إلى تشكيل لجنة وطنية لمناصرة صدور القانون وجعلت تلك اللجنة من مهامها حشد التظاهرات إلى بوابة البرلمان وتعبت أقدام المتحمسين ذهاباً وإياباً، ففي ٢٠٠٥م نظمت مظاهرة واسعة إلى البرلمان وناشد المتظاهرون جدران وأعضاء البرلمان بأن يضعوا حداً لتمديد بقاء القانون حبراً على ورق مختبئاً، وذهب المئات من منظمات مجتمع مدني ومثقفين وغيرهم إلى المجلس ولكن لم ينظر إليهم جدياً وإن كانوا كسبوا تأييداً من الداخل وسرعان ما خف ذلك التأييد. ووفقاً لخالد الإرياني منسق المنظمة اليمنية لمناصرة قانون حمل السلاح فإن وجود القانون وصدوره يبعث على الطمأنينة ويشجع الاستثمار في شتى المجالات.

يومها لم يسمع صوت خالد أو غيره وعادت القضية إلى مخبأها.

في الـ٢٠٠٧م طرح المشروع واحتدم النقاش وعاد الوضع إلى الهدوء، بعدها بعام ظهر خلاف مثير للضحك وإن كان جدياً، حدث انشقاق في صفوف البرلمان حين جمع ١٦٠ برلمانياً توقيعاتهم مطالبين بحذف فقرة من القانون وهي حيازة الأسلحة الشخصية بحيث تستبدل حيازته بحمله ويصبح قانون تنظيم حمل السلاح وبرر الموقعون ذلك باعتبار أن الحيازة حق والقانون لا يختص بالحيازة وإنما بالحمل والتجول.

مع أن المادة ٩ من المشروع تنص على "يحق لمواطني الجمهورية حيازة البنادق والبنادق الآلية والمسدسات وبنادق الصيد اللازمة لاستعمالهم الشخصي مع قدر من الذخيرة لها لغرض الدفاع الشرعي" دون تحديد عدد القطع، وحصل جدل شديد دفع برئيس المجلس إلى رفع الجلسة نهائياً وعاد المشروع مجدداً أدراجه.

ثم جاءت مواضيع ومشاريع أخرى أخذت البرلمان بعيداً عن السلاح وقوانينه.

تدافع عن مشروعها

وعاد الموضوع تحت ضغط من كتلة المؤتمر الشعبي العام إلى النقاش في ٢٠١٠م ولكن الاتفاق لم يحدث حتى بين الكتلة ذاتها حيث وجد فيها من يدافع عن حيازة السلاح باعتباره مكوناً من مكونات الشخصية اليمنية حتى أن رئيس البرلمان لم يستطع الدفاع وختم بقوله: على الحكومة أن تأتي لتدافع عن قانونها ولم تأتي وقتها.

متفقون على تجميده

الغريب في الأمر أن المختلفين سياسياً يصلون إلى اتفاق فيما يخص هذا القانون وكأنه بئر ماء يرد الناس جميعاً إليه دون خلاف بل إن آراء صدرت من أعضاء لم يكن أحد يتصور أن يحملوها فمثلاً النائب عبدالكريم شيبان المعروف بدفاعه عن القضايا الهامة لا نرى موقفاً موفقاً منه ويقول إن التشريع لتنظيم حيازة السلاح سيستدعي الدخول إلى المنازل وتفتيشها وهو ما سيدخل اليمن في مازق كبير باعتبار أن كل منزل في اليمني فيه قطعة سلاح للحماية الشخصية والتي تستخدم في كثير من الأحيان في حل المشاكل بين الناس وفق العرف القبلي.

■ شيبان: سيستدعي الدخول إلى كل منزل

■ الشرجبي: حان الوقت الآن

■ القاضي: بظهور العدل سيختفي السلاح

وبالنظر إلى مضمون المشروع نجد عدم مصداقية ما طرحه النائب فالقانون لا يمنع الاقتناء وتسجيله في الجهات المختصة والاحتفاظ به في المنزل دون التجوال به، وهو أمر يسود معظم البلدان التي تسمح باقتناء البنادق حيث يتم التسجيل ليتحمل كل شخص مسؤولية ما يصدر من سلاحه المعروف للسلطات، الأمر الآخر أنه ليس من المنطق أن تقتحم منازل المواطنين بحثاً عن سلاح مرخص أو مسجل.

أما قضية أن السلاح جزء من عرفنا الاجتماعي فهو غير صحيح وإن كانت الجنابي قد لعبت دوراً في كثير من المناطق إلا أنها لا تمثل الخطورة التي تمثلها البنادق متعددة المهام، والصلح بين الناس لا يمكن أن يتم بنفس الأداة التي كانت سبب اقتتالهم ثم متى كان الأجداد يحملون تراسنة الأسلحة الموجودة الآن وكانت الخناجر هي كل أسلحتهم وهو مالم يتحدث عنها القانون.

وللمزيد من الاستدلالات يرد رأي علي عبدربه القاضي وهو من البرلمانيين الذين يحظون بكلمة مسموعة بين أقرانهم وقد حاول المناورة في رأيه حيث قال: نحن مع تنظيم حمل السلاح ومع ملاحقة المجرم أينما وجد وإنصاف المظلوم من الظالم وانه إذا استقام الحال ووجد العدل والمساواة فسوف يتخلى الناس عن حمل السلاح.

ومن طبيعة النفس البشرية التذمر وإن حدثت نسبة كبيرة من العدل فهناك من يتضررون من هذا العدل لأنه يطالهم وفي حال وجود سلاح بأيديهم فلن يتورعوا في الدفاع عن الظلم والاعتقاد أنهم على صواب وان من العدل أن يقتلوا خصومهم ماداموا قادرين فلن يهتف الظالم أمام القاضي الذي يحكم عليه «عاش العدل» ويسلم بندقيته.

يكتفي يحيى الراعي رئيس البرلمان بالقول: نحن مع منع استيراد السلاح ولا يسمع إلا للدولة باستيراده وتغلق كل الأبواب بحيث لا يبقى باب مخلوعاً وهو رأي فيه شيء من المنطق ويتجاهل القطع المقدرة بالملايين والتي تغطي سطح اليمن كلياً.

هل حان الوقت؟

اللجنة التي تكلفت أكثر من مرة بدراسة المشروع وأعادت دراسته لجنة الدفاع والأمن وبين أعضائها صالح قائد الشرجبي الذي قال إن هذا القانون من القوانين الهامة التي تم تأخير إقرارها وقد حان الوقت لإقرارها دون تأخير نظراً للظرف التي تمر به البلاد. قال هذا في ٢٠١٠م وها هي عامان تمضي ولم يحدث شيء.

والجهود الآن تحتاج لمزيد من العمل ففي قضية شراء الأسلحة الثقيلة من المواطنين حدثت تعقيدات جديدة فبعد أن تمكنت الدولة منذ سنوات من شراء أسلحة من القبائل بـ٣٥ مليون دولار تحتاج الآن إلى أكثر نظراً لتدفق كميات جديدة إليهم وحصول خلل أمني كبير أدى إلى مزيد من التدهور، فهل حان الوقت أم زادت التعقيدات؟

أزمة الأيام العشرة

الحكومة حصلت على عشرة أيام لكتابة تصوراتها حول المعالجات لأزمة أسعار الديزل وتقديمها إلى اللجنة البرلمانية وقد مرت الأيام العشر دون اجتماع.

ووفقاً لوزير المالية صخر الوجيه فإن المعالجات جاهزة أهمها أن يتم إعفاء المزارعين من كافة الجمارك أثناء قيامهم باستيراد أي مدخلات زراعية.

مضيفاً أنهم مازالوا غير مقتنعين مع العلم أن استمرار السعر القديم يعني دعم المهربين وازدهار السوق السوداء للديزل، مؤكداً في مقابلة تلفزيونية أن الحكومة لم تستفد شيئاً من هذه الزيادة لأنها تعادل بنقص في سعر البنزين الذي يحصل ويستفيد منه كل الناس المزارع وسائق التاكسي وسائق الباص.

المرصد البرلماني يستعد لإصدار تقرير محايد

يستعد المرصد البرلماني التابع لمركز قياس الرأي العام لاصدار تقريره السنوي الخاص بتقييم الأداء البرلماني على كافة المستويات من حيث أداء الأعضاء ونسب حضورهم وغيابهم والقضايا التي ساهم في حلها البرلمان والتي لم يجد فيها أي دور ويشمل التقرير الصادر بصورة دورية تفاصيل الأسئلة والقضايا المطروحة من قبل كل نائب وما تم الإجابة عنه وما تم ترحيله.

ووفقا لأنور التاج من المرصد فإن التقرير يتحرى الدقة والمصداقية والحياد باعتباره جهة لاتنحاز إلى توجه سياسي معين ولديها تقييمات علمية بحتة يتم العمل بها في مختلف البرلمانات.

ويضيف أن الهدف من الأداء هو تحسين المستوى وإشراك المجتمع في الرقابة على الهيئة التشريعية لتحمل مسؤولياتها جيداً.

وجه من البرلمان

لدى شوقي القاضي القادم من واحدة من أهم دوائر تعز ما يشبه القانون اللفظي «نجلس معاً ونتناقش فإما أن تقنعني أو أقنعك» وهو ما يعني استعداده للتنازل عن رأيه إن رأى حجتك تضاهي ما يحمله، على عكس نواب لا يمكنك أن تفكر بالحصول على مساحة للنقاش معهم وإن جابهت واستمريت بالحديث فسريعاً ما ستجد نفسك وحيداً تخاطب الفراغ أو أنك لم تزدهم إلا عتواً.

واجه القاضي الكثير من الاتهامات الجاهزة وحين بزغ نجمه في المجتمع المدني وناصرت آراؤه الفتاة وحقها في قانون يحدد سناً مناسباً للزفاف أخذ على حين غرة ليقال عنه متأمرك ولكنه استمر في الاعتدال ودفع قيمة أفكاره في الإطار التنظيمي أو حتى المجتمعي حيث يحشد التطرف في الرأي جبالاً من المتعصبين لما يعتقدونه صواباً.

ونختار من صفحته الخاصة بعض الأسطر التي توضح تمسكه بالنقاش والحوار اللا محدود ومخاطبة العقل أولاً دون تجهيز القوالب لصب الناس عليها كما يصنع الاسمنت.

يقول واصفاً حاله مع طرف آخر وفكرة مختلفة:

جاء ليناقشني بانفعال وغضب فرجوته أولاً أن يهدأ ويكف عن الغضب حتى نستفيد من بعض ونصل إلى الحقيقة التي ننشدها فرد عليّ بنرجسية عالية «إن لم أغضب لله فلمن سأغضب»

قلت له: غضبك في المسائل العلمية والمختلف فيها إنما هو غضب من الشيطان ولوجه الشيطان! أما الله فقد قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من اجتهد فأصاب فله أجران ومن أجتهد فأخطأ فله أجر».

اشتد غضبه وزاد تشنجه وانصرف هائجاً يحذرني ويتوعدني.

وفي مداخلة أخرى يقول القاضي:

يا هؤلاء.. سألتكم بالله إن لم تكونوا أسباب تحبيب بين الله وعباده، فلا تكونوا عوامل فجور وفتنة، واتركوا الناس يتعرفون على الله بفطرتهم ويتدللون على الله بحلمه وعفوه ورحمته.

تعودت أن أترحم على كل ميت وأدعو بالمغفرة لكل من مات، وأمره موكول إلى ربه الأعلم، بسريرته وخاتمته ومصيره.

لكن صديقي استغرب ورفض ذلك فقلت له: رحمة الله وسعت كل شيء فهل تضيق بهذا الميت كائناً من كان.

يا صديقي رحمة الله سبقت غضبه فلماذا تحجرون على واسع واسع، ياصديقي لئن كانت قلوبكم صغيرة وأخلاقكم ضيقة فإن الله عظيم ورحمن رحيم، غفر لبغي وسقى كلباً، وعفى عن مذنب كان يسيراً مع الخلق.

يا نواب.. الضنك في الحديدة

تتوسع حمى الضنك نهاراً وينقلها البعوض فجراً دون أي تباطؤ ويجهل المرضى طرق التعامل مع مرض يجعلهم يشعرون بالملل والضنك وتنتابهم أحاسيس سيئة بينما لجنة الصحة والسكان في البرلمان لم تفتح الموضوع مطلقاً وقليلاً ما يلتقي أعضاؤها.

وحسب أحد أعضاء اللجنة فإن الضنك لم يفتح بعد لأنه لا معلومات كافية عنه ورغم دعوات الأطباء والمختصين في الحديدة للتدخل إلا أن هذه الاستغاثات لم تصل بعد.

وكانت لجنة الصحة والسكان قد ساهمت منذ ثلاثة أعوام في مواجهة حمى الضنك حينها في عدة محافظات ساحلية وجبلية وأصيب رئيس اللجنة المبتعثة بالحمى.

ويحتاج مرضى حمى الضنك إلى البقاء في المنزل والحصول على سوائل لتعويض ما يفقدون ولم تعرف لها أدوية مباشرة حتى الآن.